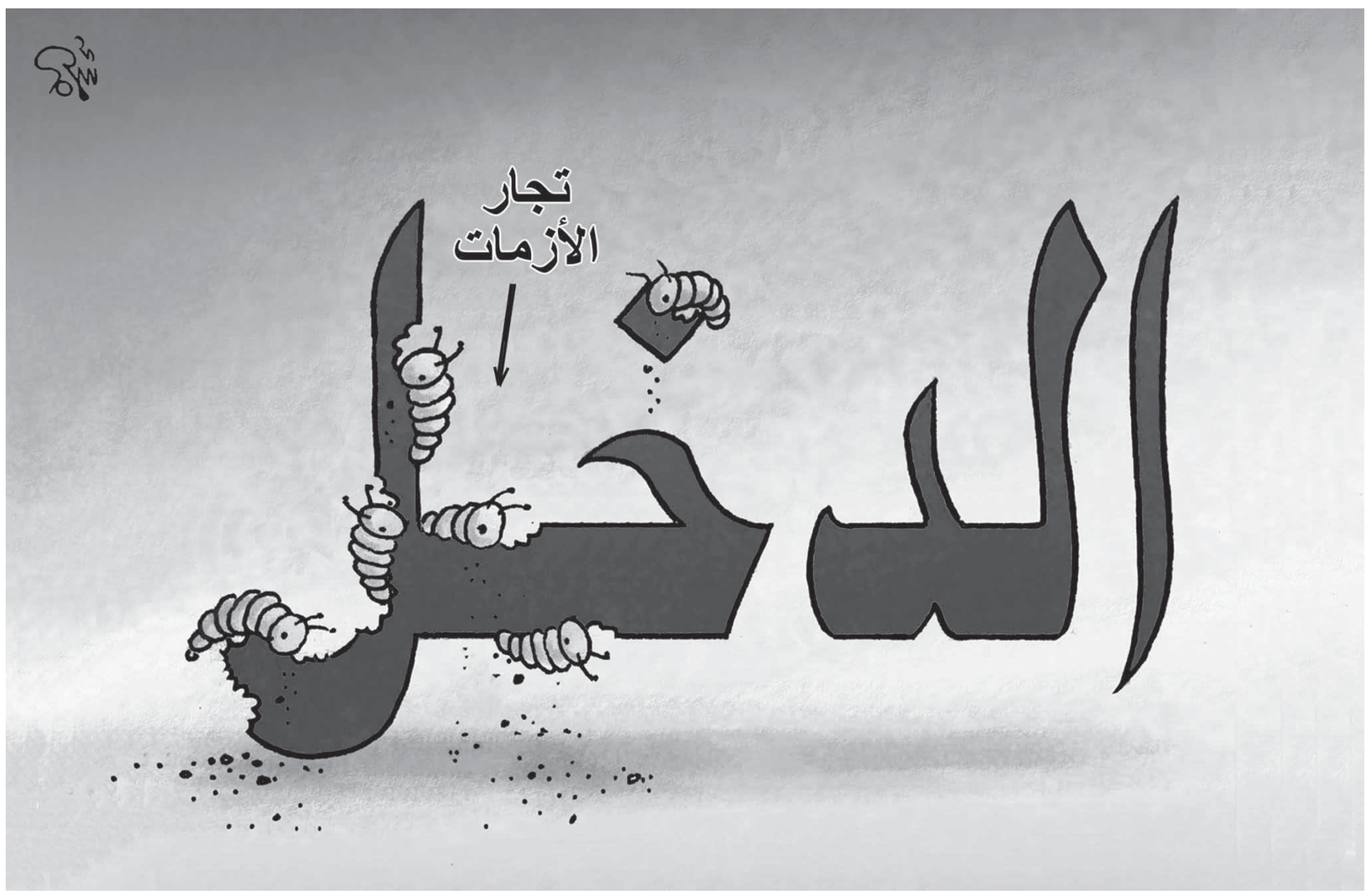

كلمة ونص

إعلام تفصيل

محمود الصالح

ليس جديداً أن نقول إن رأس الهرم في أي مؤسسة في واد ومفاصل العمل التنفيذي في هذه المؤسسة في واد آخر، فهذه أصبحت من بدهيات الأمور وهذا ما يجعلنا نتخبط في تنفيذ خطط ليس لها من اسمها نصيب ونعد بأمور ليس لنا في تنفيذها يد حتى بات البعض يقول: إذا لم يعد الوزير يمون على سائقه الشخصي فعلى الدنيا السلام.
نقول ذلك لأننا أصبحنا على يقين أن الكثير من المسؤولين في بلادنا لا يريدون إعلاماً متميزاً بقدر إرادتهم لإعلام على مقاسهم يطبل ويزمر لهم وهذه الإرادة هي السبب الرئيس فيما وصل إليه حال إعلامنا حتى باتت مواقع التواصل الاجتماعي تقض مضاجع المسؤولين أكثر من الصحف العريقة لأنها تلامس ارتكاباتهم وتكشف عوراتهم وبالرغم من شخصنة العمل في الكثير من هذه المواقع فإنها سحبت بساط متابعة الرأي العام من تحت وسائل الإعلام التقليدية وبات الإعلامي محاصراً من ممتلكي المعلومة وخاصة إذا كانت هذه المعلومة تخص حياة المواطن اليومية أو الشأن العام. بلاغات وتعاميم وتوجيهات شفهية لمؤسسات الدولة وحتى للمخاتير بعدم إعطاء أي معلومة للصحافة والتعامل معها بحذر ومن المستحيل أن تجد أي مسؤول يعترف بصحة ما كتبته وسيلة إعلامية ودائماً يتهم الصحفي الناقد بأن له مصالح شخصية وراء هذا النقد والسؤال الصحيح هل هذه المعلومات صحيحة أم إنها غير ذلك؟ ولماذا لا يعتبر أي تحقيق أو خبر صحفي بمنزلة إخبار رسمي تتم متابعته من الجهات المعنية كما هو حال باقي دول العالم وللكلام بقية.

محافظ اللاذقية: الضغوط المالية بأيلول خفضت شراء المازوت

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

باشرت محافظة اللاذقية بتوزيع مازوت التدفئة على المواطنين الراغبين بالحصول على المادة، إلا أن الطريقة المعتمدة للتوزيع تشكل عبئاً كبيراً على المواطنين، ما جعل البعض يفضلون الاستغناء عن مستحقاتهم من المادة تداركاً للوقوف ساعات بين المواطنين المحتشدين في الشارع أو الساحة بانتظار الحصول على المادة من صهاريج تقف في ساحة الحي لتوزع المادة على المواطنين الذين تسمح لهم ظروفهم المادية بشراء مستحقاتهم من المازوت في بدونات بلاستيكية، والبعض الآخر تذمر من طريقة التوزيع هذه وحاول إيصال صوته عبر الوسائل الإعلامية ومجلس المحافظة لإيجاد طريقة تسّهل الحصول على المادة بطريقة غير الطريقة المعتمدة، وأمام هذا الواقع وضمن اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد مؤخراً بحضور محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم عرض بعض أعضاء المجلس للمشكلة مشيرين إلى أن الطريقة التي توزع بها مادة المازوت تعتبر ناجحة في الريف لكنها غير مجدية في المدينة، لافتين إلى أن الكثير من المواطنين يريدون الحصول على المادة لكنهم يجهلون كيفية الحصول عليها، وغالبيتهم لا يعرفون الجهة المطلوب التوجه إليها لتسجيل الأسماء تمهيدا للحصول على المادة بطريقة لائقة، وطالب الأعضاء بضرورة معالجة هذه المشكلة قبل حلول موسم الأمطار والشتاء، ورداً على ذلك قال محافظ اللاذقية: وجهت مؤخراً بتوزيع مادة مازوت التدفئة في المدينة عبر صهاريج تتوجه للأبنية التي يرغب سكانها بشراء المادة لتضخ لهم سواء لشقتين أو لعشر شقق بها، لذلك أقول لا وجود لمشكلة في مادة مازوت التدفئة وإن كان هناك أي خلل فليتم إعلامي به، ، موضحاً أن المادة ستوزع على جميع المواطنين الراغبين بالحصول عليها، وقوائم الأسماء الحاصلة على المادة تأتي بعد التوزيع، مشيراً للمباشرة بضخ مادة المازوت عبر الخط الواصل بين اللاذقية وبانياس، وذلك بعد إزالة التعديات الحاصلة عليه وإجراء الصيانة له ليتم ضخ المادة إلى اللاذقية بكمية مقدارها ١٥ مليون ليتر، مبيناً أن هذه الطريقة ستوفر الكلفة التي كانت تنتج عن عملية النقل، وأوضح السالم أنه لغاية نهاية الأسبوع الماضي تم توزيع مليوني ليتر من مازوت التدفئة على الأسر المستحقة، وكان أملنا تحقيق نسبة توزيع تصل إلى ثلاثة ملايين ليتر، لكن الضغوطات الحاصلة خلال أيلول بأولوياته من تأمين المونة المنزلية والتجهيزات المدرسية أدى لانخفاض نسبة التوزيع، لكن في جميع الأحوال سنعمل على متابعة توزيع المادة لأن جميع الأمور تتطلب المتابعة حتى لا يطولها أي خلل.

تهريب الأشخاص في القضاء

السكيف لـ«الوطن»: الحكومة لم تتأخر في معالجة ملف شبكات التهريب

محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي أن القضاء يستقبل ضبوط متعلقة بشبكات تهريب السوريين بطرق غير شرعية وذلك عبر الأمانة العامة للجمارك ووزارة الداخلية، على حين أكد نقيب محامي سورية نزار علي السكيف أن القضاء ليس بمنأى عن عصابات تهريب المواطنين وأنه يحاكم أشخاصاً ارتكبوا هذا الجرم.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال السكيف: إنه من المفروض أن يكون للقضاء حالياً قاعدة بيانات فيما يخص هذه الجريمة ولا سيما أنه بدأ يحاكم عدداً لا بأس به من هؤلاء الأشخاص سواء كانوا أفراداً أم منظمين بشبكات منظمة تقوم بفعل الهجرة غير المشروعة وتهجير المواطنين.
وأشاد السكيف بالإجراءات التي تتخذها الحكومة حالياً في ملاحقة هذه العصابات، معتبراً أن هذه الخطوة ستساهم بشكل كبير في الحد من شبكات التهريب، مؤكداً أن الحكومة لم تتأخر في معالجة هذا الملف والدليل على ذلك الضبوط التي يستقبلها القضاء المتعلقة بعصابات التهريب أياً كان نوعها. وبيّن السكيف أن هذه العصابات خطرة وتعمل بحذر ولذلك كان من الشيء الطبيعي أن تسخر الحكومة مؤسساتها المختصة كافة ومنها الأمانة العامة للجمارك لمنع ذلك، إضافة إلى دور المؤسسة القضائية عبر دور النيابات العامة، لافتاً إلى أن القضاء لم يقصر في هذا الملف إطلاقاً وأنه في حال ورود أي قضية متعلقة بهذا الصدر يتخذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها بالقانون.
وشدد السكيف على ضرورة فصل كل محام يعمل مع عصابات التهريب، مؤكداً أن النقابة لن تتساهل باتخاذ أي إجراء بحقه بما في ذلك شطبه من النقابة وإحالته على القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.
وكشف السكيف أن النقابة تتواصل مع اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولي للمحامين حول هذا الملف وأن هناك جهوداً

> شطب قيد كل محام يعمل مع عصابات التهريب وملاحقة المهربين عبر الأنتربول الدولي

تبذل في هذا الصدد بهدف إعادة الحقوق إلى السوريين ومحاسبة عصابات التهريب التي استغلت حاجة السوريين وظروفهم الصعبة التي يمرون بها، مشيراً إلى أن النقابة تعمل على أن يكون لها دور في إنصاف السوريين باعتبار أنها جزء من المنظومة الاجتماعية وأنها نابعة من صوت المواطنين.
وأعلن مصدر قضائي أن القضاء يستقبل ضبوط متعلقة بشبكات تعمل على تهريب المواطنين في مختلف المحافظات وهذا يدل على أن القضاء ليس ببعيد عن معالجة هذه المشكلة التي ظهرت منذ بداية الأزمة، مؤكداً أنه يحاكم أشخاصاً ارتكبوا جرم تهريب المواطنين بطرق غير مشروع منذ بداية الأزمة.
وقال المصدر: إن عدم ظهورهم إعلامياً لا يعني أن القضاء متساهل في هذه المسألة بل على العكس تماماً وذلك بتطبيق أشد العقوبات بحق المخالفين ولا سيما أن هدف شبكات التهريب هو زعزعة أمن المجتمع ونشر الجريمة بين السوريين ولذلك فإنه من الطبيعي أن تعمل المؤسسة القضائية إلى جانب مؤسسات الدولة على محاسبة مرتكبي هذا الفعل.
وفي الغضون أعلن مصدر في وزارة الداخلية أن الوزارة ضبطت العديد من عصابات وشبكات تهريب المواطنين وأنها ستعمل على ملاحقة العصابات الأخرى التي تعمل داخل الأراضي السورية بالوسائل المتاحة كافة، مؤكداً أنه يتم التواصل مع الأنتربول الدولي لضبط عصابات تعمل خارج سورية.

مشروع السكن المناطقي قريباً في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

بهدف تأمين المسكن لأبناء الريف ذوي الدخل المحدود إضافة لحماية الراغبين منهم بالاكتتاب من التكاليف المرتفعة للبناء جاء البرنامج الإسكاني الجديد «السكن المناطقي» وذلك بناء على قرار رئاسة مجلس الوزراء الذي كلف المؤسسة العامة للإسكان تنفيذ وحدات سكنية في محافظتي طرطوس والسويداء في المناطق الواقعة خارج حدود مركز المدينة في المحافظتين وضمن ملكية الوحدات الإدارية لمصلحة سكان هذه المناطق والمقيمين فيها.
وتشير رئيس مجموعة إسكان السويداء المهندسة نبال الظواهرة أن مشروع السكن المناطقي الذي جاء بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٦٣ بتكليف المؤسسة العامة للإسكان بتنفيذ وحدات سكنية متوسطة ومنخفضة التكاليف على أراض تعود ملكيتها للوحدات الإدارية بعد نقل الملكية للمؤسسة، مشروع رائع بامتياز لأنه يهدف للمساهمة في تثبيت السكان في قراهم وتخفيف الضغط عن مركز المدينة وتأمين السكن للعدد الأكبر من مواطني الوحدات الإدارية من أصحاب الدخل المحدود، إضافة إلى استفادة الوحدة الإدارية من هذا المشروع من خلال حصولها على نسبة من البناء واستثمارها تجارياً أو بأي شكل تريده ما يخلق فرص عمل، إلى جانب المردود المالي لهذا الاستثمار، والاستفادة من الخبرات المحلية لإنجاز الدراسات والإشراف على التنفيذ والتعاقد مع المكاتب الهندسية الاستشارية وفق مذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسسة ونقابة المهندسين السوريين، وتالياً فإن نجاح هذا المشروع سيكون النواة والركيزة والحافز لتعميم هذا البرنامج الإسكاني على بقية المحافظات على مستوى القطر عند توافر الإمكانات والمستلزمات اللازمة لتنفيذه.
واستجابة لهذا القرار التنظيمي باشرت مجالس المدن والبلديات المعنية في المحافظة (حبران- نمرة شهبا- سهوة بلاطة- صلخد وطربا) بإجراءات نقل ملكية العقارات المقترحة للمشروع لاسم المؤسسة العامة للإسكان وإعطائها صفة الاستعجال، وتم وضع المخططات التنظيمية الأولية والدراسة الإسكانية للمشروع وفي كل وحدة إدارية على حدة على ضوء إسكان السويداء بهدف اختصار الوقت وتخفيف العبء عن المواطنين.
رئيس بلدية سهوة بلاطة سعيد البني قال: يعد مشروع السكن المناطقي مشروعاً خدمياً بامتياز إذ يخدم شريحة كبيرة من أصحاب الدخل المحدود وبكلفة مناسبة مشيرا أنه تم تأمين الأرض المراد استثمارها لمصلحة المشروع بمساحة ١٠ دونمات وهي معدة للبناء مخدمة بالطرقات والمياه والصرف الصحي، إذ سيتم استيعاب ٨٠ شقة سكنية مساحة كل منها ١٣٠ م٢. إلا أن البني أظهر عدم ارتياحه من أن النسبة المخصصة للبلديات وهي ١٠٪ لا تتناسب مع قيمة الأرض ولاسيما أن مواصفات الأرض تتمتع بإطلالة وموقع جديرين بالأخذ بالحسبان.
أما رئيس بلدية صلخد- باسل الشومري قال: إن مشروع السكن المناطقي مشروع رائد يؤمن السكن لجميع الشرائح ولاسيما شرائح الشباب المقبل على الزواج وإنه سيتم دفع قيمة السكن على شكل قروض لمدة ٢٥ سنة بعد استيفاء نصف قيمة السكن، والآن العمل جار على تأمين الأوراق المطلوبة للمؤسسة العامة للإسكان وبقية المؤسسات المشاركة وبعد الانتهاء سيتم الإعلان عن الاكتتاب والأفضلية لأبناء مدينة صلخد وسيتم خلال السنوات الخمس القادمة تنفيذ ٦ وحدات سكنية أي بنسبة ١٢٠ شقة سكنية وهو عدد لا بأس به ضمن الظروف الراهنة وبتكاليف بسيطة.

احتضان ١٥ ألف طالب وطالبة في المدينة الجامعية بحمص

أفيوني: نعمل على تجهيز الوحدة ١٩ في السكن الجامعي بحلب لتتسع لـ١٠٠٠ طالب

فادي بك الشريف

أكد رئيس جامعة حلب الدكتور مصطفى أفيوني لـ«الوطن» أنه يتم تجهيز حالياً الوحدة ١٩ لتتسع لـ١٠٠٠ طالب من جامعة حلب وذلك بعد أن تم إخلاؤها من المهجرين بالتنسيق مع محافظة حلب، علماً أن المدينة الجامعية تتسع لـ٣٥ ألف طالب وهناك حالياً عدد من الوحدات الجامعية يقطنها المهجرون.
في سياق متصل بيّن مدير السكن الجامعي في جامعة البعث إياد حرفوش في تصريح لـ«الوطن» أن المدينة الجامعية احتضنت أكثر من ١٥ ألف طالب وطالبة من جامعة البعث وطلاب الجامعات السورية الأخرى خلال العام الدراسي الماضي وتم قبول جميع طلبات السكن، وذلك بتوجيه من رئاسة الجامعة وبالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية، لافتاً إلى أنه تم استضافة ٧ آلاف طالب خلال الدورة التكميلية التي انتهت، وحالياً يوجد ١٥٠٠ طالب من جامعات أخرى.
وقال حرفوش: للعام الثاني تزداد إيرادات المدينة الجامعية لتصل إلى ٤٤ مليوناً للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة مع ٣٩ مليوناً للعام الدراسي الماضي حيث شهد قفزة عن العام الذي سبقه أي العام٢٠١٢-٢٠١٣ حيث كانت إيرادات المدينة الجامعية ٢٢ مليون ل.س.
وأضاف: يتم الآن استكمال أعمال إعادة تأهيل الوحدة الثامنة لتوضع في الخدمة، وتم إعداد الدراسات الهندسية لإعادة تأهيل الوحدات القديمة ١-٢-٣-٩ ويتم حالياً استكمال الموافقات اللازمة للبدء بأعمال إعادة تأهيلها، كما أنه بعد عدة محاولات تم التعاقد على تأهيل مقاطع الألمنيوم والزجاج بقيمة ٦ ملايين للوحدات الجديدة.

قسم غسل الكلية في مشفى حماة الوطني يوفر على المرضى ١٥ ألف ل.س عن كل جلسة!!

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد عدد من المواطنين المحليين والوافدين المراجعين لقسم غسل الكلية بحماة، أن الخدمات التي تقدم لهم في القسم، جيدة جداً على الرغم من الضغط الشديد، ويوفر عليهم ما بين ١٥-٢٠ ألف ليرة سورية عن كل جلسة فيما لو أجروها في القطاع الخاص.
وقال الدكتور سليم أحمد خلّوف المدير العام للهيئة العامة لمشفى حماة الوطني: يبلغ عدد المرضى المسجلين بالغسل الكلوي ١٧١ مريضاً من محافظة حماة، إضافة إلى المرضى الوافدين من المحافظات الأخرى، حيث تجرى لهم تحاليل طبية وصور شعاعية وإيكو بطن، ومن بعدها يتم تقييم المريض إذا كان بحاجة إلى إجراء عملية غسل كلوي أم لا، وإذا احتاج لذلك توضع له قثطرة إسعافية، ويتم الغسل، حتى يستقر وضعه الصحي، ويتم استشارة طبيب جراحة أوعية، لإجراء وصل شريان وريد في الساعد، ومن بعدها يخرّج إلى منزله، ويحدّد موعد غسل الكلية حسب حالته (مرتين أسبوعياً على الأغلب) هذا إن كانت حالة المريض من دون مضاعفات، وفي حال حصول مضاعفات، يتم طلب الاستشارات الطبية اللازمة، ويمكن أن يبقى في القسم، حتى تستقر حالته الصحية.

وفي الحقيقة، هناك إقبال كبير وضغط من المرضى على قسم الكلية، ويتم استيعاب جميع المرضى بالإمكانات المتوافرة، وهذا يحتّم علينا بذل جهود مضاعفة لتخديمهم، وبخاصة أنه في ظل حالة الأمان التي تنعم بها المحافظة يتوافد عدد كبير من المرضى إلى المشفى، وبالتالي ازداد عددهم، بسبب عدم تمكّنهم من دفع تكاليف غسل الكلية في القطاع الخاص، علماً أن الخدمة في مشفى حماة الوطني تضاهي خدمة مشافي القطاع الخاص، والخدمة في المشفى لمرضى الكلية مجانية ١٠٠٪ من ناحية إجراء الغسل الكلوي وتقديم الأدوية وإجراء التحاليل والصور.
ويوجد في القسم ٢٨ جهازاً في الخدمة، علماً أن هناك ١٢ جهازاً آخر قيد الصيانة، وتمت مراسلة وزارة الصحة بشأنها.
وبلغ عدد جلسات غسل الكلية التي تم إجراؤها للمرضى خلال شهر أيلول الماضي ١٥٥٠ جلسة تقريباً، وجميع المرضى ملتزمون بدورهم في أثناء عملية الغسل ونحن باستمرار نقوم بتثقيفهم بأهمية عملية الغسل وعدم التأخر، حتى لا يتعرض المريض لمنعكسات سلبية لا تحمد عقباها، وإن الجميع متجاوبون.
وهناك عدة صعوبات نعاني منها في قسم الغسل الكلوي أهمها: الضغط الكبير من المرضى لإجراء عمليات الغسل، ونقص الكادر الطبي وقلة الأطباء المقيمين، إضافة إلى معاناتنا في تأمين بعض الأدوية المستوردة بسبب الحصار الاقتصادي الجائر على بلدنا الحبيب (سورية) رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الصحة لتأمين احتياجات المرضى كافة.

رئيس جامعة دمشق: إجراءات لضبط دوام الأساتذة وتأخر النتائج الامتحانية

رجاء يونس

أكد رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي أن الجامعة اتخذت إجراءات حازمة مع بداية العام الدراسي الجديد بشأن التزام الأساتذة بالدوام في الكليات والتقيد بمواعيد المحاضرات مشدداً على أن الأولوية لجامعة دمشق وليس للجامعات الخاصة.
وبيّن الكردي أن تأخر إصدار نتائج امتحانات الدورة الإضافية لبعض المقررات في عدد من الكليات يعود إلى تقصير أساتذة هذه المقررات بتصحيح الأوراق الامتحانية وعدم تسليمها إلى الكليات بالوقت المناسب مؤكداً أن هذا الأمر تتم معالجته حالياً وأن مبدأ المحاسبة سيطول كل المقصرين بمن فيهم الأساتذة معتبراً عملية ضبط الامتحانات أولوية لدى الجامعة باعتبارها صمام الأمان وشرف الجامعة للحفاظ على سمعتها الأكاديمية والوطنية، وشدد الكردي خلال ترؤسه أمس أول مجلس لكلية التربية الجديد مع بداية العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ على ضرورة أن تقوم كلية التربية بإعادة النظر في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه لرفع مستواها العلمي أمام الكم الهائل من الرسائل والأطروحات التي تناقش في الكلية وتوحيد المعايير وتطبيقها واعتماد المنهج التجريبي قبل إجراء الاستبانات والتشديد على طلاب الدراسات العليا في الكلية لحضور كل الجلسات العلنية للمناقشات سواء للماجستير أو الدكتوراه لتحقيق الاستفادة، كما أكد الحاجة إلى إجراء تعديل وتغيير على المناهج الدراسية في الكلية وإيلاء مسألة التدريب المستمر الأهمية المناسبة والتنوع الأكاديمي والعلمي في إعطاء المقررات وإتاحة الفرصة أمام الأجيال الجديدة من المدرسين لتقديم خبرتهم في هذا المجال.